المؤتمر الافتتاحي:

"المرأة العربية في مواجهة تحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين"

لقد أصبح الشرق الأوسط لاعبًا أساسيًّا في العالم، حيث تم إنشاء مركز إقليمي في منطقة الشرق الأوسط للأبحاث الخاصة بالمرأة، والسياسة، والاقتصاد، والثقافة، والدين، وسيكون المركز بمثابة نموذج أولي لمراكز أخرى في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. ومن المزمع عقد المؤتمر الافتتاحي للمعهد العالمي لأبحاث المرأة في الثالث عشر من يناير 2009 بمكتبة الإسكندرية، وسيتم خلاله تدشين المركز الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وتعد مكتبة الإسكندرية هي أنسب مكان لتدشين مؤتمر هدفه الرئيسي هو إقامة جهد بحثي مشترك متعدد الديانات والثقافات. وقد أصبحت مكتبة الإسكندرية قِبلةً للحوار والتفاهم بين الثقافات والشعوب ومركزًا للتميز في إنتاج ونشر المعرفة، مثلما كانت المكتبة القديمة.

يذكر أن المؤتمر يشارك به نخبة من القادة الوطنيين، ورؤساء المنظمات غير الحكومية، والباحثين المتصلين بالجامعات في المنطقة، ممن يتمتعون بخبرة واسعة في قضايا المرأة في الشرق الأوسط. ويهدف المؤتمر إلى التعريف بالقضايا الأكثر خطورة التي تواجه المرأة في المنطقة، ومناقشة نوعية الأبحاث التي من شأنها دفع جداول الأعمال إلى الأمام، بالإضافة إلى اقتراح أسماء مجموعة من المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المرحلة الأولى من البحث.

محـــاور المؤتمر:

المرأة والعنف

تتعرض النساء للعنف بصورة متزايدة ليس فقط أثناء الحروب، ولكن أيضًا بعد فترات النزاع وأثناء فترات السلام، وذلك بدرجة غير متناسبة مع العنف الذي يتعرض له الرجال. ولضَعف النساء أثر على أسرهِن، وجماعتهن، وعلى المجتمع ككل. ومع ذلك كله، فإن النساء يواجهن هذا العنف بإبداء المرونة والتفهم تجاه دوافعه، وأيضًا بالإسهام في صنع السلام.

وستتناول اللجنة المعنية بمحور المرأة والعنف الآثار الاقتصادية المترتبة على ممارسة العنف ضد المرأة، كما تتناول دور العولمة، والتبعات المؤثرة على صحة المرأة والتعليم، بالإضافة إلى دور الثقافة والدين.

- التأثير الاقتصادي لممارسة العنف ضد المرأة
- تأثير الفقر والحروب على النساء والأطفال
- العنف ضد المرأة كمحور اهتمام عالمي من الناحية الصحية
- دور التعليم في محاربة العنف ضد المرأة

تمكين المرأة اقتصاديًّا، أو المرأة والعمل والتحديات الاقتصادية

أصبح تمكين المرأة عاملاً أساسيًّا في تحرير ملايين النساء الواقعات داخل دائرة الفقر والجوع. فقد أصبح التعليم وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية للنساء، خاصة القروض الصغيرة، هي غاية أية إستراتيجية ناجحة لمحاربة الفقر. وستتعرض حلقة النقاش لمقارنات بين الدول لشرح طرق تقليص الفجوة بين نسبة الفقر بين الرجال والنساء – أو ما يسمى "بتأنيث الفقر" – وذلك في محاولة لصياغة سياسات عامة للقضاء على العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة. كما يعتبر التأثير السلبي الذي تتركه عولمة اقتصاد العالم على قضايا الجندر (أو النوع الاجتماعي)، أحد العوامل الجديرة بالاهتمام إلى جانب التحديات التي تواجه المرأة من حيث الفرص والمعوقات.

- دراسة الفرص والتهديدات المستقبلية التي تواجه المرأة – ازدهار المشروعات المترلية الصغيرة – الجهود المبذولة من المترل لتحقيق معيشة مستدامة بالنسبة للنساء بوجه خاص.
- تأثير التغيرات الاقتصادية في العالم على بنية الأسرة
- ازدهار المشروعات المترلية الصغيرة
- دراسات الحالة الناجحة الخاصة بتمكين المرأة

سد الفجوة في نسبة الأمية بين الرجال والنساء في سياق إصلاح التعليم

وعلى الرغم من إحراز الدول العربية تقدمًا ملحوظًا نحو التعليم الأساسي العام منذ عام 2000، وفقًا لتقرير البنك الدولي "الطريق غير المسلوك: تطوير التعليم في الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا"، إلا أنه لاتزال هناك حاجة لمزيد من السياسات التقدمية لتمكين الفتيات والشابات في إطار النظام التعليمي وذلك من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين.

- الفجوة في الأمية والتعليم، وتأثيرها على فرص توظيف النساء.
- دراسات حالة عربية في مجال التعليم
- تعليم المرأة للمرأة (دراسات حالة)
- تعليم الجندر (النوع الاجتماعي) كقوة إيجابية للمساواة بين الجنسين

الاتجار في النساء

أثناء تدشين معهد دراسات السلام التابع لحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بالإسكندرية في 16 فبراير 2006، تمت الإشارة إلى أهمية دور قطاع الأعمال في المساعدة في حملة مكافحة الاتجار في البشر. وقد تنبه العالم لوجود حاجة ملحة للقضاء على ما يسمى بالعبودية الجديدة وذلك عام 2007 في مؤتمر هونج كونج، والذي كان الهدف منه تكوين شراكات عامة وخاصة للقضاء على الاتجار في البشر، وعلى العمل الجبري. وسوف يتابع المؤتمر الافتتاحي لتدشين المعهد العالمي لأبحاث المرأة، والمنعقد في مكتبة الإسكندرية في نوفمبر 2008 ما بدأته حلقات النقاش التي انعقدت في مكتبة الإسكندرية في 2006 ثم في هونج كونج عام 2007، عن الحاجة للتوعية بهذه التجارة غير المشروعة ودور المؤسسات في تحجيم هذه الظاهرة الخطيرة والتأكيد على المطالبة "بالقضاء فورًا على ظاهرة الاتجار بالبشر".

وسيناقش المؤتمر الافتتاحي لتدشين المعهد العالمي لأبحاث المرأة في 2008 كيف يمكن للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، المساعدة في تمكين المرأة اقتصاديًّا والتركيز على الأسباب الأساسية للاتجار بالبشر، مع الاعتراف بدور الفقر كسبب رئيسي لهذه التجارة غير المشروعة الآخذة في التزايد.

- تأثير الفقر والعولمة على زيادة الاتجار في النساء (دراسة حالة: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)
- دور الحكومات في وقف الاتجار في النساء والأطفال
- دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في وقف الاتجار في النساء والأطفال

- الإسكندرية 2006، هونج كونج 2007، وما بعدهما